معالجة ظاهرة الإلحاد وانعكاساتها على الإنسانية (الشهيد الصدر أنموذجاً)

Addressing the phenomenon of atheism and its repercussions on humanity

م. م. مؤمنة ياسين الزين Momena Yassine Al-Zein

جامعة بلاد الشام Bilad Al-Sham University

moumena.zain@gmail.com

ملخص

مع تقدم الحياة المادية في العصر الحديث، ومع ما يشهده الواقع المعاصر من حركة الاستكبار العالمي، حيث يثار في الذهنية العامة الكثير من المفاهيم المادية البعيدة عن أجواء الغيب وروحية الإيمان وذلك من خلال وسائل متنوعة تؤدي إلى إبعاد الإنسان عن عمق معنى الإيمان في الدين وانشغاله بمفرداته اليومية ومشاكله الذاتية والغريزية.

ويبدو أن مصطلح الإلحاد قد تبلور عقب انتشار الفكر الحر والشكوكية العلمية وتنامي نشاط التيارات الفكرية في نقد الأديان بل يمكن أن نقول بأن تعنت الملحدين قبال الأديان يمكن أن تكون له أسباب مختلفة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية ومن هنا كان لزاماً علينا أن نقدم الأسباب المستقرئة للإلحاد في محاولة لمعرفة السبل للخلاص من هذه المشكلة.

وقد انصبت جهود علماء الإسلام من مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) لعلاج هذه المشكلة منطلقين من واجبهم العقلي والشرعي، والشهيد الصدر واحد منهم حيث انطلق لعلاج هذه المشكلة ببيان القيمة التي تحققها علاقة الإنسان بربه لهذا الإنسان في مسيرته الحضارية.

الكلمات المفتاحية: الالحاد، الشهيد الصدر، نظرية المعرفة، وجود الله.

مجلة كلية الفقه العدد: ٤٦ /المجلد: ١ السّنة: التاسعة عشرة ١٤٤٥هـ / ٢٠٢٤م

https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i46.15794

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

Abstract

With the progress of the materialistic life in the modern era, and with the movement of global arrogance witnessed by contemporary reality. Where many materialistic concepts far from the unseen world and the spirit of faith are raised in the public mind, through various means that lead to distancing the man from the depth of the meaning of faith in religion and preoccupation with their everyday lexis and their subjective and instinctive problems.

It seems that the term atheism has taken shape following the spread of free thought, scientific skepticism, and the growing activity of intellectual currents in the criticism of religions. We can even say that the intransigence of atheists towards religions can have various political, social, economic, or cultural reasons. Hence, it was necessary to extrapolate the reasons for atheism in an attempt to figure out ways to discard this problem.

Keywords: atheism, al-Sadr, epistemology, the existence of God

https://doi.org/10.36324/fqhi.v1i46.15794

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

مقدمة:

بسم الله اهتمت عموم الأديان والرسالات السماوية بمبدأ التوحيد أعظم اهتمام واجتهدت في إثباته حتى عدّ أصل الأصول كونه يثبت علة مجيئها. وقد كان في قبال هذه الجهود مجاميع ممن يدعون امتلاكهم فكراً من الملاحدة والطبيعيين واللاربوبيين يطرحون تشكيكاتهم ويثيرون التساؤلات حول وجود الإله وعدمه أو نفي قدرته وعدله وهنا نسأل: هل الإلحاد خطر على الإسلام أم أنه عابر للأديان؟ فربما يتبادر إلى البعض في الوهلة الأولى أن ظاهرة الإلحاد خطر على الإسلام فقط.

ومن يتعمق في فهم خطورة الإلحاد؛ يجد بأن الإلحاد خطر مشترك يهدد روحية الإيمان الإنساني. وبالتالي فإن مواجهة ظاهرة الإلحاد واجب على عاتق كل مؤمن بوجود خالق ومدبر لهذا الكون أياً كانت ديانته، لأن خطره ليس موجهاً إلى دين أو طائفة، إنما إلى التوحيد كله وإلى الإيمان بوجود الإله.

وقد اتبعت في بحثي منهجية المقارنة بين الشهيد الصدر –الفيلسوف والمفكر الإسلامي الحامل لهموم الإسلام والمدافع عن الإسلام كلمةً وموقفاً- وبين برتراندرسل –الفيلسوف البريطاني الرياضي والفيزيائي- ولعلّ اختياري لبرتراندرسل هو لمحاولة الإجابة عن سؤال أساسي وهو: هل تصلح ردود الشهيد الصدر على الإلحاد في أيام بحثه على الإلحاد المعاصر الذي يستعمل معطيات العلم في الأحياء والفيزياء الكمية وغير ذلك؟

وقد انتظم البحث في ستة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الإلحاد وتاريخه وأسبابه.

المطلب الثاني: دور العلماء في مواجهة الإلحاد.

المطلب الثالث: بين الصدر وبرتراند رسل.

المطلب الرابع: نظرية المعرفة عند الشهيد الصدر.

المطلب الخامس: نقد السيد الصدر لأدلة المنكرين لوجود الله.

https://doi.org/10.36324/fqhi.v1i46.15794

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

المطلب الأول: مفهوم الإلحاد في اللغة والاصطلاح

أولاً: الإلحاد لغةً:

لغةً: قال النحّاس[١]: أصل الإلحاد في اللغة الميل عن القصد ومنه قوله سبحانه:

[وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ] الأعراف - ١٨٠ -

يقال: لحد وألحد بمعنى واحد

وألحد السهم الهدف: مال في أحد جانبيه[٢]. وألحد فلان: مال عن الحق. والإلحاد ضربان: إلحاد إلى الشرك بالله، و إلحاد إلى الشرك بالأسباب، فالأول ينافي الإيمان ويبطله، والثاني: يوهن عراه ولا يبطله ومن هذا النحو قوله: [وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ] الحج- ٢٥ - وقوله: [وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ] الأعراف - ١٨٠ -

والإلحاد في أسمائه على وجهين، أحدهما: أن يوصف بما لا يصح وصفه به. والثاني: أن يتأول أوصافه على ما لا يليق به. وورد في لسان العرب بأن أصل الإلحاد: الميل والعدول عن الشيء[٣]

ثانياً الإلحاد اصطلاحاً:

الإلحاد هو إنكار وجود الله، ولكن الناس يطلقون هذا اللفظ تارة على إنكار وجود الله، وتارة على إنكار علمه وعنايته، أو قدرته، وإرادته، ويكفي أن ينكر المرء أصلاً من أصول الدين، أو اعتقاداً من الاعتقادات المألوفة حتى يتهم بالإلحاد.

وربما كان أحسن تحديد لهذا اللفظ إطلاقه على المذهب الذي ينكر وجود الله، لا على من يخالف رأياً جماعياً مقرراً، ففي تاريخ العلماء من اتهم بالإلحاد كونهم خرجوا عن المألوف وجاؤوا بالغريب، فسقراط أُتهم بالإلحاد، وحكم عليه بالموت بالرغم من قوله بوجود إله واحد، و يكاد يكون تطور معنى الإلحاد موازياً لتطور فكرة التعصب، فكلما زاد التعصب كثر عدد الملحدين في نظر الناس، والعكس بالعكس[٤]

ورد في الموسوعة الفلسفية العربية بأنّ: الإلحاد هو المذهب الذي يرى في العقل الإنساني القدرة على تفسير الكون تفسيراً متحرراً من المعتقدات الشائعة للعامة، والذي يرفض الاعتقاد بكل ما يتجاوز الطبيعة من أرواح، آلهة، خلود وبعث بعد الموت، وكل ما يخالف قوانين الطبيعة من معجزات وخوارق ويرتبط ظهور هذا المذهب

https://doi.org/10.36324/fqhi.v1i46.15794

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

وانتشاره بالحرية العقلية للمفكرين، ومدى قدرتهم على إعطاء تصور عام شامل للكون، الطبيعة، المجتمع، غير خاضع لأي سلطة كنسية أو اجتماعية أو سياسية[٥].

المطلب الثاني: دور العلماء في مواجهة الإلحاد

إن من مواطن الفخار ما قام به علماء الإسلام من مدرسة أهل البيت (ع) ودعاة الحق تجاه الدين والعقيدة والشريعة.. حيث كانت جهودهم مشكورة ومشهورة منطلقين في ذلك من واجبهم العقلي والشرعي فأخذوا على عهدهم بيان العقيدة الصحيحة واستدلوا عليها بمختلف الأدلة الفلسفية والنقلية والأخلاقية. كما دفعوا مختلف الشبهات الإلحادية التي كانت تستهدف تشكيك المسلمين في توحيدهم أو نبوة نبيهم أو إثارة الشبهات حول عدالة الله سبحانه وصفاته ولقد كانت عدة العلماء وسلاحهم في معركتهم الفكرية هي التخصص والتدقيق في المناهج العلمية المختلفة وقد ربى أئمة أهل البيت –ع- مجموعة من العلماء على أصول المحاججة والنقد نظرياً وعملياً.. ولا ينسى من يؤرخ لعلماء الكلام من مذهب أهل البيت (ع) أن علماء العقيدة والكلام الأوائل كانوا قد تخرجوا من حلقات الدرس والحديث للأئمة –ع- أمثال هشام بن الحكم والفضل بن شاذان وقبلهما قيس الماصر وتوالت جهود العلماء في الحوار العقائدي والتأليف والتدريس حتى شهدت كتب الأصول والحديث على اهتمام من كتبها بالشأن العقائدي وقد كتب الكليني كتابه الشهير الكافي في قسمين أصول الدين وفروعه وكتب الصدوق كتابه (الاعتقاد) وكتب المفيد (أوائل المقالات) وكتب السيد المرتضى كتباً عديدة في أصول الدين والإمامة (الشافي في الإمامة) كما كتب الشيخ الطوسي في العقيدة تلخيص الشافي و(الاقتصاد في الاعتقاد)

وفي القرن الثامن الهجري كتب العلامة الحلي شرحاً على كتاب التجريد وهو الكتاب المعروف في المنطق والإلهيات وكان محور تدريس للسنة والشيعة وأسمى العلّامة الحلي شرحه هذا (كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد) وكتب في هذه الفترة علماء آخرون على هذه الوتيرة ودشن فلاسفة ومحدثون وفقهاء عصراً علمياً جديداً في بحث أصول الدين حيث كتب أربعة من هؤلاء شروحاً على كتاب أصول الكافي وهم الفيض الكاشاني والمجلسي والمازندراني وصدر الدين الشيرازي[٦] ثم جاءت أدوار

https://doi.org/10.36324/fqhi.v1i46.15794

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه / النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

العلماء من بعدهم لتكتب بأسلوب يناسب العامة والخاصة وعلى اختلاف المناهج. وفي عصرنا الحديث كتب السيد الطباطبائي كتباً عدة في أصول الدين على المشرب الفلسفي كذلك فعل تلامذته المطهري والسبحاني ومصباح يزدي والآمليان.

وكان لمدرسة النجف سهم وفير ووافٍ في الكتابة والبيان وإذا أخذنا الشهيد الصدر ممثلاً لهذه المدرسة نقول تربى في حوزة النجف ليكون أفضل ثمرة للجهود العلمية التي بذلها أستاذه السيد الخوئي حيث كتب مدافعاً عن الدين وعقيدته والإسلام وشريعته في مختلف المجالات في الفلسفة والاقتصاد والبنوك والسيرة والعقيدة والقرآن....

فَرَض السيد الشهيد الصدر شخصيته العلمية منذ شبابه المبكر حيث حصل على درجة الاجتهاد في الشريعة وهي الدرجة التي تؤهل صاحبها للافتاء وإبداء رأيه وتسير به قدماً نحو المرجعية.

وأبدع السيد الشهيد الصدر في مجلات عدة منها دراساته الاقتصادية والأصولية والفقهية والتاريخية والقرآنية والذي يهمنا من إبداعاته نظرية المعرفة التي أسهم فيها إسهاماً كبيراً على مستوى الفكر البشري حيث حل عقدة مستعصية مئات السنين وهي كيفية تفسير انتقال الذهن من الخاص إلى العام في الدليل الاستقرائي وأثر نظرية المعرفة كبير على تحديد المفهوم الفلسفي للعالم والإيدلوجيا التي تحدد مسار الإنسان على مستوى الفكر والسلوك.

كما كان الجانب العلمي حاضراً بقوة في شخصيته حيث أسهم بشكل واضح في التأسيس والبناء والاستثمار في مشاريع علمية وعملية كبيرة كان أثرها كبيراً في حياة المؤمنين ولا يزال مستمراً ولم يندفع نحو العمل الفكري العام والخاص في الحوزة إلا لأنه يشعر بوظيفة العالم المربي وكان يحث طلابه رواد مدرسته على البحث، وليس ذكاؤه الحاد فقط هو مثار الإعجاب والدهشة بل اهتماماته التي تعدت حدود منطقته وبيئته ولا ندري نموذجاً مشابهاً لأدلة الشهيد... إذ بدأت اهتماماته منذ نعومة أظفاره.

صفاته العلمية ومنهجه الفكري:

اتسم السيد الشهيد بسمات العلماء المدققين المحققين ومن هذه السمات:

١- الإخلاص للحقيقة والدفاع عنها والاستدلال عليها من غير تعصب أو تحيز والاعتراف بالخطأ في البحث العلمي حيث اعترف بأنه أخطأ في كتاب فلسفتنا مرتين.(٧)

https://doi.org/10.36324/fqhi.v1i46.15794

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

٢- الإبداع في خلق الموضوعات وابتكارها كما كان مبدعاً في كيفية العرض والمنهجية وتمثل إبداعه في مجالات عديدة منها الاقتصاد المذهبي ونظرية المعرفة والفقه والأصول.

٣-تطوير الثقافة وديمومة التفكير والمراجعة المستمرة حتى لآرائه تمثل هذا في آراء فقهية خطرة وفي تحولات نظرية المعرفة.

٤-الجانب العملي لا التنظيري والشامل لا التجزيئي حتى على مستوى تفسير القرآن.

٥-الفطنة والذكاء والنبوغ وتوظيف هذه الهبات الإلهية لخدمة الفكر والوعي والمجتمع.

٦-الأصالة والصبغة الاسلامية في مختلف بحوثه الفكرية والعلمية.... وقد كان يحث طلابه ومريديه وقارئي أفكاره على الاهتمام برسالة الاسلام ومفاهيمه وسعى بمختلف الوسائل إلى ربط الأمة بمصادر الفكر الإسلامي من هذه الأساليب تأليفه لكتاب في الأصول سهل التناول وكتاب في شرح الاقتصاد والمفاهيم الاجتماعية (كتاب المدرسة الاسلامية في جزئين) وكتابة افتتاحية مجلة الأضواء (أربعة أو خمسة أعداد) وكتابة موضوعات في علوم القرآن الكريم لطلاب كلية أصول الدين...

كما كتب تفاصيل الاسلام والقيادة المرجعية (كراسات) جمعت تحت عنوان الاسلام يقود الحياة، وما كتبه من مقدمات لبعض الكتب كان يؤكد على الأصالة والمنهجية لاحظ مقدمة كتاب تاريخ الشيعة واسلافهم من الإمامية وكتاب تاريخ الغيبة الصغرى.

٧-همومه الكبرى وترفعه عن الجزئيات والصراعات الداخلية والسعي نحو إشاعة الجو العلمي بين طلاب العلم والشباب فقد حث طلابه في محاضرة على البحث العلمي كما ورد في (إضاءات)[٨] حيث عدَّ البحث العلمي ضرورياً لكل داعية لدينه.

٨-إشاعة روح الاستدلال والنقد واعتماد التوثيق والرجوع إلى المصادر..

٩-وأخيراً أشير إلى منهجيته التي تبهر كل من يقرأ له وهذا يدل على قدرته على التأمل والتفكير إضافة إلى اطلاعه على مختلف الآراء في كل علم يدرس موضوعاته وليس أدل على ذلك من تبحره في اكتشاف الأسس المنطقية للاستقراء ومعرفته بأهم رياضي حساب الاحتمال أمثال برنولي ولابلاس وبرتراند رسل.

https://doi.org/10.36324/fqhi.v1i46.15794

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

المطلب الثالث: بين الصدر وبرتراند رسل

تمهيد: تساؤلات وتأملات

كيف عالج السيد الشهيد محمد باقر الصدر موضوعة الإلحاد وما الذي قدمه للرد عليها؟ وهل تصلح ردوده على الإلحاد في أيام بحثه على الإلحاد المعاصر الذي يستخدم معطيات العلم في الأحياء والفيزياء الكمية وغيرذلك؟

ومنهجيتي في قراءة ردود السيد كالتالي:

بيان نظريته في تعريف الدين... والعلم وموقفه من النظرة العلمية ومقارنة رؤيته هذه مع رؤية برتراندرسل الرياضي والفيزيائي والبريطاني ثم أذكر نظريته في السببية التي رد فيها على المثالية واللا أدرية والجزميين المنكرين للميتافيريقيا وإنما اخترت برتراند رسل لكونه فيلسوفاً رياضياً مؤثراً.

وأوضح في الأثناء تطور نظريته وأثر هذا التطور على أدلته على الدين والتوحيد. ثم أذكر ردود السيد على حجج الملاحدة ومبررات إلحادهم، موضحاً أن ردود السيد كانت بطريق بيان المنهج في إثبات وجود الله ورد ما توهموه من البديل.

أبدأ مع برتراند رسل حيث أن كابلستون مدير كلية هيثروب وهو بروفيسور في تاريخ الفلسفة في جامعة لندن حاوره عام ١٩٤٨م على الهواء من إذاعة B.B.C، مسألة كابلستون: (إن مثل هذا الكائن –العله الأولى– موجود بالفعل، وإن وجوده يمكن أن يثبت فلسفياً، ربما يمكنك أن تقول لي إن كان موضعك هو اللاأدرية أو الإلحاد، أعني هل من الممكن أن تقول أن عدم وجود الله يمكن أن يثبت؟ أجاب برتراند رسل: (لا ينبغي أن أقول هذا موضعي هو اللاأدرية)[٩] وقال في نفس الحوار على مدى قرون كان يُعتقد أن الأشخاص مثلي يعيشون تحت لعنة ألحقها الله... لكن الأفضل أن أعتقد أن كل شيء يمكن تفسيره بطريقة أخرى من خلال قوانين الطبيعة...]

وغاب عن برتراند رسل أن كلامه هذا هو نفس كلام –اوغست كانط– الذي يعتبر العلم بديلاً عن الله. بينما يرى السيد الشهيد أن وجود الله سبحانه ليس مثل وجود أي ظاهرة، أو علة من العلل.. بل إن القوانين الطبيعية هي من صنعه لأنه هو صانع الكون وما فيه.

أولاً: العلم والنظرة العلمية بين الصدر وبرتراند رسل:

https://doi.org/10.36324/fqhi.v1i46.15794

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

العدد: ٤٦
المجلد: ١
السنة: ١٩
١٤٤٥هـ / ٢٠٢٤م

لعل كتاب برتراند رسل (النظرة العلمية) من أفضل الكتب المعبرة عن نظرة اللاأدريين، حيث تناول بفصوله الثلاثة المعرفة العلمية والنهج العلمي ثم المجتمع العلمي. الواضح في برتراند رسل أنه شجاع وصريح ولكنه شكاك و(لا أدري) في قضية وجود الله. أما السيد الصدر فقد تحدث عن العلم والدليل العلمي في مواضع عدة يو افق على بعض كلمات رسل ويختلف بأخرى.

لنبدأ مع تقسيم السيد الصدر للعلم والدليل العلمي:

١- يرى السيد الصدر أهمية العلم والدليل العلمي في إثبات قضاياه (التجريبية).

٢- يرى السيد الصدر في كتابيه فلسفتنا والأسس المنطقية، أن الدليل العلمي لا يمكنه أن يثبت شيئاً دون الاستناد إلى مصادرات قبلية مثل مبدأ السببية ومبدأ عدم التناقض.

وبالمقارنة بين موقفي الفيلسوفين الصدر وبرتراند رسل من العلم والدين يتضح ما يلي:

أولًا: كلا الفيلسوفين لا يؤمنان بصلاحية العشوائية والصدفة لإثبات أي قضية علمية، وكلاهما يعتقد أنه لا بد من شيء من الميتافيريقيا لتكوين نظرة علمية، وكلاهما يرى صلاحية الدليل العلمي لإثبات وجود الله غير أن برتراند رسل انتكس بعد اعتر افه بصلاحية دليل النظام للدلالة على وجود الله فقال: (وهناك دليل من هذه الأدلة ليس منطقياً محضاً.... إنه الاستدلال بنظام تخطيط الكون، مع أن دارون على كل الأحوال قد أبطل هذا الدليل). قال هذا الكلام عندما نقد الأدلة المنطقية المحضة برجوعها إلى منطق أرسطو الذي قد رفضه –علمياً– كل علماء المنطق باستثناء رجال الدين.[١٠] كلا الفيلسوفين سيبذلان جهداً كبيراً لإثبات القضية العلمية وكلما اقتربنا من معرفة العلل فإننا نصل إلى اليقين المعرفي. وبرتراندرسل يقول [لقد توصلت إلى أن أقبل حقائق الحس وأن أقبل معها بصفة عامة حقيقة العلم ليكونا معاً المادة الأساسية لتفكير الفيلسوف هذا على الرغم من أن كونهما قطعياً غير مؤكد هذا القبول لا يعدو في رأي أكثر من إمكان ترجيحي على درجة أعلى استطعنا الحصول عليه لصالح القياس الفلسفي][١١]

https://doi.org/10.36324/fqhi.v1i46.15794

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

ثانياً: موقف الصدر وبرتراندرسل من العليّة:[١٢]

رغم تطور نظرة السيد الصدر نحو العليّة إلا أنها بقيت الأساس في إثبات قضايا العقيدة والميتافيزيقيا. أما برتراندرسل فهو يرى أن المساس بالعليّة يعني تعطيل أي أساس للاستدلال لكنه يرى أن العليّة ليست بديهية كما يرى الصدر وإنما هي تابعة للتجارب. ولأننا لاحظنا العليّة في أفعال ومصنوعات الإنسان من خلال التكرار بينما ليس لهذا الكون نسخاً متعددة. وقد ذكر السيد الصدر كلام رسل هذا ورد عليه في البحث الأصولي قال السيد الشهيد: [ولقد أورد المفكر الأوربي راسل أن هذا الدليل الاستقرائي على وجود الله إنما يتم في العلوم الطبيعية التجريبية لوقوع التكرار فيها وأما في عالم الطبيعة فنحن لم نعاصر عوالم متعددة متكررة كعالمنا ونجد أن لكل منها خالقاً لكي نستنتج ذلك في حق عالمنا أيضاً].

وهذا الاعتراض واضح الجواب على ضوء تحديد جوهر منطق الاستقراء فإن التكرار –بما هو تكرار– لا أثر له وإنما الميزان وملاك الكشف هو العلم الإجمالي (بالسبب) وانقسامه على أطرافه وهذا كما ينطبق في القضايا التكرارية كذلك في غير التكرارية إذا كانت الفرضيات الأخرى غير فرضية الصانع الحكيم فرضيات كثيرة تكون قيمتها الاحتمالية ضئيلة إلى حد لانهائي.[١٣]

المطلب الرابع: نظرية المعرفة عند الشهيد الصدر

تحدث السيد الصدر في فلسفتنا وفي الأسس المنطقية للاستقراء وفي دروسه الأصولية والمنطقية عن نظريته في المعرفة حيث بدأ أرسطياً شديد التمسك بالمنطق الأرسطي والمذهب العقلي في كتابه فلسفتنا الذي ألفه سنة ١٩٥٩م، إبان ما يعرف بالمد الشيوعي الذي اجتاح العراق في الخمسينيات الميلادية والذي تصدى فيه للمباني الفكرية الإلحادية التي تقوم عليها الشيوعية وأعمل فيها معول النقد العلمي الموضوعي الذي نال إعجاب حتى أشد خصومه المفكرين.[١٤]

وفي سنة ١٩٦٥هـ؛ أي بعد تأليف فلسفتنا، بدأ بإلقاء محاضرات عن التأسيس للمنطق الذاتي حيث انفتح على مشكلة الاستقراء المستعصية منذ مئات السنين.

https://doi.org/10.36324/fqhi.v1i46.15794

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

وهنا ظهرت عبقريته المنطقية والمعرفية، حيث اكتشف المعالجة الأسلم لمشكلة الاستقراء وذلك من خلال نسف الأساس الذي سار عليه المنطق الأرسطي، وتمهيد أساس جديد يحل مشكلة الاستقراء وبهذا أصبح أمام الفكر البشري ثلاثة مناهج معرفية مبررة؛ المنهج الذي يستخدم البديهيات كالرياضيات والمنهج الذي يستخدم القضايا غير البديهية بعد إرجاعها للبديهيات والمنهج الاستقرائي الذي لا توجد بين قضاياه ملازمة و اقعية كما في المنهج الثاني.

وتتلخص معالجته للاستقراء وإشكالية القفزة فيه من الخاص إلى العام باكتشاف مرحلتين معرفيتين لمن يمارس الاستدلال بالاستقراء. قال الشهيد الصدر: [وأنا أعتقد أن كل معرفة ثانوية يحصل عليها العقل على أساس التوالد الذاتي تمر بمرحلتين؛ إذ تبدأ أولاً مرحلة التوالد الموضوعي وفي هذه المرحلة تبدأ المعرفة الاحتمالية، وينمو الاحتمال باستمرار ويسير نحو الاحتمال في هذه المرحلة بطريقة التوالد الموضوعي، حيث تحظى المعرفة بدرجة كبيرة من الاحتمال، غير أن طريقة التوالد الموضوعي تعجز عن تصعيد المعرفة إلى درجة اليقين، وحينئذ تبدأ مرحلة التوالد الذاتي التي تنجز ذلك وترتفع بالمعرفة إلى مستوى اليقين، والتعميمات الاستقرائية كلها تمر بهاتين المرحلتين.][١٥].

السيد الصدر في فلسفتنا؛ كان كما ذكرنا آنفاً أرسطياً، أما الآن فهو صاحب نظرية معرفية جديدة تفسر أغلب معارف الإنسان بطريقة استقرائية.

المطلب الخامس: نقد السيد الصدر لأدلة المنكرين لوجود الله

لم يهتم الشهيد كثيراً بنظرية دارون وسوء استخدامها من قبل الملحدين وإن اعتبرها نتاجاً من نتاجات عدم التطلع إلى السماء والانكفاء إلى الأرض ولهذا بحث الغربي عن أصله في الأرض فوجد القرد...

ولم يهتم كذلك كثيراً بالحجج القيمية الأخلاقية للإلحاد ولم يغفلها وكان جل نقده متوجهاً إلى الحجج المنطقية والمرتبطة بنظرية المعرفة لهذا علينا أن نتدرج في عرض نقده.

https://doi.org/10.36324/fqhi.v1i46.15794

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

١- أولاً ركز السيد الشهيد على أن الأساس في الاستدلال على وجود الله هو مبدأ السببية.

٢- هذا المبدأ هو بديهي لا يحتاج إلى دليل شأنه شأن أي بديهي لكنه يحتاج إلى إدراك وفهم صحيح.

٣- إن لم يكن هذا المبدأ بديهياً فيمكن الاستدلال عليه استقرائياً.

٤- عند تطبيق السببية على موضوعنا، فإنها تتفرع إلى فرعين:

أ- الدليل الفلسفي على وجود الله

ب- الدليل العلمي الاستقرائي على وجوده سبحانه

أما الدليل الفلسفي فقد بيّنه في كتابه موجز في أصول الدين... من خلال النظر إلى الكائن الحي من بين مخلوقات الكون والتساؤل عن أن الحياة هي من نتاج وتفاعلات المادة أم من مصدر آخر غير المادة ولأن المادة هي أدنى درجة من الكائن الحي فهي لا يمكنها إيجاد الحياة لأن الأدنى لا يموّن الأعلى.

أولاً: ما هي ردود المنطق الوضعي على مبدأ السببية:

قال الوضعيون أن القضية أي قضية لا تكون قضية ذات معنى (ليست فارغة) إلا إذا أمكن التأكد من صحتها أو عدم صحتها ويشترطون في مقياس الصحة أن يكون حسياً مدركاً بوسائل الحس والتجربة... والسببية لا نملك خبرة حسية عنها لهذا لا معنى لهذه الجملة (لكل معلول علة) بينما حينما نقول (أ) يعقبها (ب) فهذه الجملة مدركة حسياً هذه الجملة صحيحة لأنها تتحدث عن التعاقب وهو محسوس.

والفرق بين التعاقب والسببية هو عنصر الضرورة المقوم للسببية لأن المعلول متوقف على العلة والعلة تولد المعلول بالضرورة.... والتعاقب سواء كان صدفة أو عادة أو عن سببية وضرورة لا يؤثر على معنى الجملة لهذا كانت جملة (أ) سبب (ب) جملة لا معنى لها، بينما جملة (ب) تعقب (أ) أو (أ) تعقبها (ب) صحيحة الضرورة لا تضيف شيئاً إلى المعنى (أي معنى التعاقب) في مجال الخبرة الحسية...

ورد الشهيد على هذا الرأي الوضعي[١٦] بأن المقياس السابق يشتمل على تناقض لأنه يعني إمكانية إثبات الصدق والكذب وهذا يعني أن للقضية صدقاً وكذباً. وكذلك رد ثانياً بأن هناك قضايا لها معنى رغم عدم إمكان إثبات صدقها أو كذبها كما لو قلنا

العدد: ٤٦
المجلد: ١
السنة: ١٩
١٤٤٥هـ / ٢٠٢٤م

https://doi.org/10.36324/fqhi.v1i46.15794

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

(خبرة الإنسان مهما امتدت فسوف تظل هناك أشياء في الطبيعة لا تصل إليها الخبرة الحسية) أو نقول (هناك أمطار قد وقعت ولم يرها إنسان) والرد الثالث يعتمد على التساؤل عن معنى الخبرة الحسية هل يراد الخبرة الحسية عندي أو عند أي شخص مادام يمكن تحقيقها...

وكلا المعنيين باطل لأنني لن أحصل على خبرة حسية ذاتية لهذه القضية (هناك أناس عاشوا وماتوا قبل ولادتي) وإن اكتفيت بالخبرة من أي كان فهذه ليست خبرة حسية لي بل هذه خبرة تثبت بالاستقراء والملاحظة وبهذا تكون السببية داخلة ضمن الخبرة الخاصة المتولدة من الاستقراء وحسابات الاحتمال.. وعنصر الضرورة لن يثبت بخبرتي الحسية ولكنه سيثبت بحساب الاحتمال...

وهناك رد رابع يدخل عنصر إمكان التحقق كإضافة للوضعيين ويكون هذا الإدخال والإضافة ليس مبرراً لأن الإمكان عنصر غير داخل في الخبرة الحسية وليس له معطى حسي.. وبهذا يخسر المنطق الوضعي قاعدته إذا أضاف عنصر إمكانية التحقق من قضية (هناك وجه آخر للقمر لا نراه)، وبهذا سوف يؤمن بقضايا لا نملك بشأنها خبرة حسية وليكن الإيمان بالسببية مبرراً عندكم بما تتضمن من عنصر الضرورة لإمكان إثباتها بالدليل الاستقرائي...

ثانياً: النقد الفلسفي لمبدأ السببية:

تسامح الشهيد في اعتبار مبررات التجريبيين ذات صفة فلسفية[١٧] لأن التجريبيين والمناطقة الوضعيين يختلفون ويتفقون فهم متوافقون على إنكار ضرورة السببية بينما يختلفون في كيفية تفسير القضية فالقضية التي لا توجد كيفية معينة لاستخدام التجربة والخبرة الحسية من أجل إثبات صدقها فهي قضية ذات معنى من الناحية المنطقية عند التجريبيين غير الوضعيين لأنهم يهتمون بالتجربة والخبرة الحسية لأجل حصول التصديق بها وقبولها... بينما الوضعيون يعتبرون هذه القضية فارغة من المعنى فهي تأخذ شكل القضية فقط دون محتواها... أما علاقة السببية بمفهومها العقلي بوصفها علاقة ضرورة بين (أ وب) من القضايا التي لا تمتد إليها الخبرة الحسية تلك الخبرة التي تدرك (أ) و(ب) واقترانهما من غير أن تدرك علاقة

https://doi.org/10.36324/fqhi.v1i46.15794

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

الضرورة بينهما... وبهذه الحجة رفض دافيدهيوم علاقة السببية بوصفها علاقة ضرورة لأنه تجريبي في نظرية المعرفة.

يرى السيد الشهيد أن ذلك كان بداية تحول السببية في الفكر الفلسفي الحديث من علاقة ضرورة بين ظاهرتين إلى قوانين مسببية تصف أطراف معنية للإقتران أو التعاقب بين ظاهرتين دون أن تضيف أي افتراض عقلي بينهما. والصحيح عند الشهيد أنه ليس بالإمكان رفض علاقة الضرورة بين السبب والمسبب على أساس المذهب التجربي في نظرية المعرفة لأن الاتجاه التجريبي في تفسير المعرفة البشرية لا يبرهن على نفي علاقة الضرورة هذه ولا يكفي لتبرير الاعتقاد بعدمها وإنما يربط المعرفة بالخبرة والتجربة وإذا لم تتوفر التجربة على إثبات قضية أو نفيها لا يمكن أن نزعم أننا نعرف صدقها أوكذبها...

وهنا يؤكد السيد أن المعرفة بالنفي هي تماماً كالمعرفة بالإثبات لا يمكن قبولها تجريبياً (من وجهة نظر المذهب التجريبي) ما لم تستند إلى الخبرة... *إذن السببية بوصفها علاقة ضرورة بين السبب والمسبب لا يمكن أن نثبتها أو ننفيها إلا على أساس التجربة.*

وبهذا تكون قضية السببية بوصفها علاقة ضرورة قضية محتملة لا يمكن إثبات نفيها تجريبياً. هنا يبدأ السيد الصدر ببيان أن الشرط الأساس للمرحلة الإستنباطية في الدليل الاستقرائي هو (إمكانية القضية) والسببية ممكنة وليست من الأمور التي يمكن نفيها تجريبياً وهذا يعني أن الدليل الاستقرائي حصل على شرطه في ظل المذهب التجريبي والمذهب العقلي معاً.

ولا بد من توضيح ما ذكره السيد من حاجة الدليل الاستقرائي (الإمكان) لأن العلاقة بين الموضوع والحكم (الموضوع والمحمول) قد تكون ضرورية كأن نقول المثلث له ثلاثة أضلاع وقد تكون ممتنعة كقولنا الوجود والعدم لا يجتمعان في وقت واحد وقد تكون ممكنة كأن نقول (توجد علاقة ضرورة بين تمدد الحديد وبين سخونته.) لا تحتاج القضية الأولى والثانية إلى دليل استقرائي أوعقلي...

العدد: ٤٦
المجلد: ١
السنة: ١٩
١٤٤٥هـ / ٢٠٢٤م

https://doi.org/10.36324/fqhi.v1i46.15794

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

وقد بيّنا في نظرية المعرفة عند الشهيد الصدر بأنه يؤكد على ارتباط الدليل الاستقرائي بالمرحلة الاستنباطية وما له من أهمية لانتقال الاستقراء إلى مرحلة الإنتاج المعرفي والتعميم.

ثالثاً: النقد العلمي لمبدأ السببية:

اعترض الاتجاه الذي بدأه علماء الفيزياء الذرية على أساس مجموعة من التجارب العلمية في مجال الذرة... وهذا الاتجاه يميل إلى القول بأن مبدأ السببية –بما يحتوي من حتمية وضرورة لا ينطبق على العالم الذري[١٨] وليس بإمكان هذا الاتجاه إلا أن يقول (لا يمكنني التوصل إلى تفسير سببي لسلوك الجسيم البسيط أو الذرة، وهذا لا يعني بحال من الأحوال نفي السببية كما أن مبدأ التذبذب والارتياب الذي قال به هايزبيرغ في هذا المجال لا يكفي وحده للبرهنة على نفي مبدأ السببية بل إنه يؤدي في حالة عدم وجود مبررات عقلية قبلية للإيمان بهذا المبدأ إلى الشك في وجود السبب والشك معناه احتمال مبدأ السببية... وهذا ما يكفينا للاستدلال بالدليل الاستقرائي لأنه يحتاج إلى إمكان وجود السببية.)

ويزيد الصدر على رده السابق بقوله: (إذا افترضنا أن العلم استطاع أن يتأكد من عدم وجود أسباب محددة تقوم على أساس ظواهر العالم الذري وتصرفات الجسيم البسيط فهذا لا يمنع من احتمال مبدأ السببية بالنسبة إلى عالم المركبات وما يضم من ظواهر وبالتالي نحتفظ بالمصادرة التي يحتاجها الدليل الاستقرائي بالنسبة إلى هذا العالم.)

رابعاً: النقد العملي لمبدأ السببية:

اعترض برتراند رسل على مبدأ السببية المتضمن للضرورة والحتمية بأن الأفضل الانتقال إلى فكرة القانون السببي الذي يتحدث عن مجرّد التتابع بين الظاهرتين.. فهو قانون مفيد يمكن اتخاذه أساساً لمعرفتنا بما حولنا من الأشياء... (ولا شك أن قضية تتحدث عن نسبة اطراد وجود (ب) عقيب (أ) هي أكثر فائدة من قضية تقول أن (أ) ستسبب (ب) إلا إذا لم تسببها.)[١٩]

لكن لو كنا قادرين على أن نستوعب كل الموانع التي تحول دون تأثير (أ) في إيجاد (ب) ولنفرض أنها عبارة عن (ج) و(د) و(هـ) و(ى) لأمكننا أن نصوغ التعميم السببي

https://doi.org/10.36324/fqhi.v1i46.15794

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

صياغة معقولة، فنقول أن (أ) تسبب (ب) إلا إذا اتفق وجود واحد من تلك الموانع (ج) (د) (هـ) (ى) ولما كان استيعاب كل تلك الموانع غير ميسور بموجب الافتراض الذي تقدم (التعقيدات اللامتناهية في هذا العالم) وقد ذكرها برتراندرسل في مثاله عن جوزات البلوط التي تسبب أشجار البلوط ما لم تأكلها الخنازير[٢٠]... لما كان الاستيعاب غير ميسور فليس بإمكاننا الوصول إلى صياغة من هذا القبيل للتعميم السببي.

وعلى هذا الأساس نحاول بدلاً من استيعاب الموانع أن نعرف بالاستقراء نسبة وجودها إلى مجموع حالات وجود (أ) لنخرج بإحصاء لدرجة تكرار وجود (ب) عقيب (أ)، فإذا لاحظنا مثلاً أن النسبة هي واحد من خمسة فسوف نقول أن (أ) يعقبها (ب) عشرين مرة في كل مائة مرة يوجد فيها (أ) ونحن في الحصول على هذه النسبة الإحصائية لوجود (ب) في حالات وجود (أ) اعتمدنا على الاستقراء... فنحن إذن قمنا بتعميم استقرائي للنسبة الإحصائية إلى سائر المجاميع الأخرى التي لم يشملها إحصاؤنا المباشر (أي كل مائة حالة من حالات وجود أ) وهذا التعميم الاستقرائي بنفسه يحتاج إلى افتراض السببية بمفهومها العقلي ولو على مستوى الاحتمال إذ مقابل هذا تأتي الصدفة التي لا نضمن تكرارها بالضرورة.

كل القوانين الإحصائية هي نتائج لاستقراءات وتعميمات استقرائية لنسبة التكرر وهذا التعميم بدوره يتوقف على افتراض مبدأ السببية العقلية ولو على مستوى الاحتمال.[٢١]

خامساً: استنتاج:

بعد أن قام الشهيد بكل هذا الجهد الدقيق لإثبات أن كل المعارف الاستقرائية تحتاج إلى مصادرة (مبدأ السببية) ولو على مستوى الاحتمال والإمكان.. يقوم السيد بحذق لإكمال مشروعه في إثبات أن الدليل الاستقرائي هو الذي يتولى إثبات السببية بمفهومها العقلي وهي التي تثبت وجود الحقائق العلمية وأيضاً تثبت وجود الله سبحانه، ولا يحتاج أي باحث للرد على الملاحدة بعد هذا العطاء الصدري إلا إلى فهم ردود السيد الشهيد على منكري السببية...

بهذا يكون السيد الشهيد قدم الأسس التي يبثها الاستقراء نفسه لصحة نفسه ولا يحتاج إلى أكثر من الإيمان بمبدأ عدم التناقض ومصادرات حساب الاحتمال واحتمال

مجلة كلية الفقه
العدد: ٤٦
المجلد: ١
السنة: ١٩
١٤٤٥هـ / ٢٠٢٤م

https://doi.org/10.36324/fqhi.v1i46.15794

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

وجود السببية، أما كيف نرتب الأدلة الاستقرائية على وجود الله فهذا باب واسع يؤكده القرآن الكريم:

"سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ" فصلت -٥٣-

وخدمة لشبابنا الواعد وجيلنا المبارك كتب الشهيد الصدر كتابه (موجز في أصول الدين) حيث لم يتوسع فيه كما توسع في كتابه الأسس بل جعل الموجز تطبيقاً بلغة واضحة لبعض نتائج ذلك الكتاب حيث أكد على فطرية الإيمان بوجود الله.

ثم أقام الدليل الفلسفي على وجوده من خلال الإيمان بثلاثة أمور بديهية وهي الإيمان بمبدأ السببية/ والأدنى لا يموت الأعلى واختلاف الكائن الحي عن المادة اختلافاً في درجة الوجود، ثم ذكر المراحل الخمسة التي يمر بها أي دليل علمي في أي قضية وطبقها على مسألة وجود الله من خلال (النظم) وتأهيل الأرض بموجوداتها وبيئتها لتناسب حياة الإنسان، ولم يكتف الشهيد بذلك بل أشار إلى مشكلتين هما سبب إعراض علماء الطبيعة في الغرب عن الاستدلال بالاستقراء على وجود الله... لنستمع إلى السيد وهو يتحدث عن هاتين المشكلتين:

الأولى: إنه قد يلاحظ أن البديل المحتمل لفرضية الصانع الحكيم، تبعاً لمنهج الدليل الاستقرائي، هو أن تكون كل ظاهرة من الظواهر المتوافقة، مع مهمة تيسير الحياة، ناتجة عن ضرورة عمياء في المادة، بأن تكون المادة بطبيعتها، وبحكم تناقضاتها الداخلية، وفاعليتها الذاتية، هي السبب فيما يحدث لها من تلك الظواهر، والمقصود من الدليل الاستقرائي تفضيل فرضية الصانع الحكيم، على البديل المحتمل، لأن تلك لا تستبطن إلا إفتراضاً واحداً وهو افتراض الذات الحكيمة، بينما البديل يفترض ضرورات عمياء في المادة، بعدد الظواهر موضوعة البحث، فيكون احتمال البديل، احتمالاً لعدد كبير من الوقائع والصدف، فيتضاءل حتى يفنى، غير أن هذا إنما يتم، إذا لم تكن فرضية الصانع الحكيم مستبطنة لعدد كبير من الوقائع والصدف أيضاً، مع أنه قد يبدو أنها مستبطنة لذلك، لأن الصانع الحكيم الذي يفسر كل تلك الظواهر في الكون يجب أن نفترض فيه علوماً وقدرات بعدد تلك الظواهر، وبهذا كان العدد الذي

https://doi.org/10.36324/fqhi.v1i46.15794

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

تستبطنه هذه الفرضية، من هذه العلوم والقدرات، بقدر ما يستبطنه البديل من افتراض ضرورات عمياء فأين التفضيل؟

الجواب: إن التفضيل ينشأ من أن هذه الضرورات العمياء غير مترابطة بمعنى أن افتراض أي واحدة منها يعتبر حيادياً تجاه افتراض الضرورة الأخرى وعدمها، وهذا يعني في لغة حساب الاحتمال، أنها حوادث مستقلة، وأن احتمالاتها مستقلة، وأما العلوم والقدرات التي يتطلبها افتراض الصانع الحكيم للظواهر موضوعة البحث، فهي ليست مستقلة لأن ما يتطلبه صنع بعض الظواهر من علم وقدرة، هو نفس ما يتطلبه صنع بعض آخر من علم وقدرة، فافتراض بعض تلك العلوم والقدرات ليس حيادياً تجاه افتراض الآخر، بل يستبطنه، أو يرجحه بدرجة كبيرة، وهذا يعني بلغة حساب الاحتمال أن احتمالات هذه المجموعة من العلوم والقدرات، مشروطة، أي أن احتمال بعضها على تقدير افتراض بعضها الآخر كبيراً جداً وكثيراً ما يكون يقيناً.

وحينما نريد أن نقيم احتمال مجموعة هذه العلوم والقدرات، واحتمال مجموعة تلك الضرورات، ونوازن بين قيمتي الاحتمالين، يجب أن نتبع قاعدة ضرب الاحتمال المقررة في حساب الاحتمال، بأن نضرب قيمة احتمال كل عضو في المجموعة، بقيمة احتمال عضو آخر فيها، وهكذا، والضرب كما نعلم، يؤدي إلى تضاءل الاحتمال، وكلما كانت عوامل الضرب أقل عدداً، كان التضاءل أقل، وقاعدة الضرب في الاحتمالات المشروطة والاحتمالات المستقلة تبرهن رياضياً على أن في الاحتمالات المشروطة، يجب أن نضرب قيمة احتمال عضو، بقيمة احتمال عضو آخر، على افتراض وجود العضو الأول، وهو كثيراً ما يكون يقيناً أو قريباً من اليقين، فلا يؤدي الضرب إلى تقليل الاحتمال إطلاقاً، أو إلى تقليله بدرجة ضئيلة جداً، خلافاً للاحتمالات المستقلة، التي يكون كل واحد منها حيادياً تجاه الاحتمال الآخر، فإن الضرب هناك يؤدي إلى تناقص القيمة بصورة هائلة، ومن هنا ينشأ تفضيل أحد الافتراضين على الآخر (من أجل توضيح قاعدة الضرب في الاحتمالات المشروطة والمستقلة راجع كتاب الأسس المنطقية للاستقراء ص١٥٣-١٥٤).

و الثانية: هي المشكلة التي تنجم عن تحديد قيمة الاحتمال القبلي، للقضية المستدلة استقرائياً، ولتوضيح ذلك يقارن بين تطبيق الدليل الاستقرائي لإثبات

العدد: ٤٦
المجلد: ١
السنة: ١٩
١٤٤٥هـ / ٢٠٢٤م

https://doi.org/10.36324/fqhi.v1i46.15794

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

الصانع وتطبيقه في المثال السابق لإثبات أن الرسالة التي تسلمها بالبريد هي من أخيك ويقال بصدد هذه المقارنة، أن سرعة اعتقاد الإنسان في هذا المثال بأن الرسالة قد أرسلها أخوه، تتأثر بدرجة احتمال هذه القضية، قبل أن يفض الرسالة ويقرأها –وهو ما نسميه بالاحتمال القبلي للقضية– فإذا كان قبل أن يفتح الرسالة، يحتمل بدرجة خمسين في المائة مثلاً، أن أخاه يبعث إليه برسالة، فسوف يكون اعتقاده بأن الرسالة من أخيه وفق الخطوات الخمس للدليل الاستقرائي سريعاً، بينما إذا كان مسبقاً، لا يحتمل أن يتلقى رسالة من أخيه بدرجة معتد بها، إذ يغلب على ظنه مثلاً بدرجة عالية من الاحتمال أنه قد مات فلن يسرع إلى الاعتقاد بأن الرسالة من أخيه، ما لم يحصل على قرائن مؤكدة، فما هو السبيل في مجال إثبات الصانع لقياس الاحتمال القبلي للقضية؟ والحقيقة أن قضية الصانع الحكيم، سبحانه، ليست محتملة، وإنما هي مؤكدة بحكم الفطرة والوجدان، ولكن لو افترضنا أنها قضية محتملة، نريد إثباتها بالدليل الاستقرائي فيمكن أن نقدر قيمة الاحتمال القبلي بالطريقة الآتية:

نأخذ كل ظاهرة من الظواهر، موضوعة البحث بصورة مستقلة، فنجد أن هناك افتراضين، يمكن أن نفسرهما بأي واحد منهما: أحدهما افتراض صانع حكيم، والآخر افتراض ضرورة عمياء في المادة، وما دمنا أمام افتراضين، ولا نملك أي مبرر مسبق لترجيح أحدهما على الآخر، فيجب أن نقسم رقم اليقين عليهما بالتساوي، فيكون كل واحد منهما خمسين في المائة، ولما كانت الاحتمالات التي في صالح فرضية الصانع الحكيم مترابطة ومشروطة، والاحتمالات التي في صالح فرضية الضرورة العمياء مستقلة وغير مشروطة، فالضرب يؤدي باستمرار إلى تضاءل شديد، في احتمال فرضية الضرورة العمياء، وتصاعد مستمر في احتمال فرضية الصانع الحكيم.

والذي لاحظته بعد تتبع وجهد، أن السبب الذي جعل الدليل الاستقرائي العلمي لإثبات الصانع تعالى لا يلقى قبولاً عاماً على صعيد الفكر الأوروبي وينكره فلاسفة من أمثال رسل، هو عدم قدرة هؤلاء المفكرين على التغلب على هاتين النقطتين اللتين، أشرنا هنا إلى الطريقة، التي يتم التغلب بها عليهما.

https://doi.org/10.36324/fqhi.v1i46.15794

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

ومن أجل التوسع والتعمق في كيفية تطبيق مناهج الدليل الاستقرائي لإثبات الصانع مع التغلب على هاتين النقطتين، يمكن أن يراجع كتاب الأسس المنطقية للاستقراء ص٤٤١-٤٥١.[٢٢]

الخاتمة والنتائج

١- تمثل ظاهرة الإلحاد مساحة محدودة في المجتمع الإنساني لأنها تتقاطع مع الفطرة الإنسانية التي فطرالله تعالى الناس عليها.

٢- تمتاز أبحاث وكتابات السيد الصدر بالعمق والدقة العلمية في معالجة ظاهرة الإلحاد وتمثل ذلك بكتابات كثيرة أبرزها الأسس المنطقية للاستقراء.

٣- استعمل السيد الصدر برهان النظم وحساب الاحتمالات بطريقة معاصرة التي عالج أسسها المنطقية في كتابه المعروف الأسس المنطقية للاستقراء في رد اللا دينية والإلحاد.

الهوامش

١ : معاني القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (المتوفى: ٣٣٨ هـ)، المحقق: محمد علي الصابوني، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، ١٤٠٩، ص٣٩٤

٢ : مفردات الراغب الأصفهاني مع ملاحظات العاملي، دار المعروف للطباعة والنشر، بدون تاريخ النشر، ص٦٥١

٣: لسان العرب، للإمام العلّامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، المجلد الثاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

٤: المعجم الفلسفي، جميل صليبا، الطبعة الأولى، دار النشر ذوي القربى تاريخ الطبع: ١٣٨٥، الجزء الأول، ص١٢٠

٥: الموسوعة الفلسفية العربية، معن زيادة، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، المجلد الأول، ص٨٧

٦ : حيدر الوكيل، علم الكلام الشيعي، ص٤٠، ٢٠١٤، قم، إيران

٧ : قدوات ومناهج، حسن النوري، دار السلام، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص٦٠

٨ : إضاءات، دار العارف، بيروت، ٢٠١٢م، الطبعة الأولى

https://doi.org/10.36324/fqhi.v1i46.15794

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

٩ : عرفان ومنطق، ص١٦٨، مترجم عن الإنكليزية ترجمة إلى الفارسية نجف دريا بندري، الطبعة الثانية، ص١٩٩، طهران، ١٣٤٩م ونقلت هذه العبارة نفسها شبكة الملحدين العرب.

١٠ : الدين في مواجهة العلم، وحيد الدين خان، ص٣٦، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، نقلاً عن كتاب راسال لماذا لست مسيحياً.

والحق أن المناطقة لم يرفضوا المنطق الأرسطي، بل رفضوا كبرى القياس المنطقي من الشكل الأول وهي المقدمة الثانية فيه، فقولنا مثلاً (زيد إنسان) كمقدمة أولى، و(كل إنسان ناطق) كمقدمة ثانية، لتكون النتيجة (إذن زيد ناطق)، فالنتيجة هنا موجودة في المقدمة الثانية وبهذا يكون هذا القياس غير منتج، أو بعبارة أخرى أن المقدمة الثانية –وهي كلية موجبة- تستلزم الدور الباطل، فتكون القياس المعتمد عليها في نتيجته عقيماً! هكذا زعم المناطقة!، والو اقع أن هذا الاشكال لا يكون إلا في حال تحقق الكبرى المذكورة من خلال الاستقراء التام لبني الإنسان، وأما مع كون منشأ تلك (الكلية) هو الاستقراء الناقص، أو دليل آخر غير الاستقراء كالدليل الشرعي أو العقلي، فلا يستلزم ما ذكروه أصلاً. إذ ستكون النتيجة غير معلومة في كبرى القياس. ومما يجدر ذكره أن بعض اساطين العلماء ناقش حتى في حال كون منشأ تلك الكبرى هو الاستقراء التام الأمر الذي اقتضت الإشارة إليه باختصار شديد.

١١ : نفس المصدر السابق، ص٣٣

١٢ : بتصرف مباحث الحجج والأصول العملية، محمود الهاشمي، الجزء الرابع، قم، الطبعة الثانية ١٩٩٧م، ص٣٣٢.

١٣ : محمود الهاشمي، مصدر سابق، ص٣٣٢

١٤ : فلسفتنا، الشهيد الصدر، دار العارف، الطبعة الأولى، بيروت،٢٠١٢م، ص١٣، المقدمة.

١٥ : الأسس المنطقية للاستقراء، الشهيد الصدر، دار العارف، بيروت، ٢٠١٢م، ص١٦٨.

١٦ : الأسس المنطقية للاستقراء، دار العارف، بيروت، ص٢٦٥

١٧ : الأسس المنطقية للاستقراء، ص٢٧٢

١٨ : نفس المصدر السابق، ص٢٧٣

١٩ : الأسس المنطقية، مصدر سابق، ص٢٧٤.

٢٠ : المعرفة الإنسانية، رسل، ص ٤٧٤-٤٧٥.

٢١ : الأسس المنطقية، مصدر سابق، ص٢٧٤-٢٧٥.

٢٢ : محمد باقر الصدر، الفتاوى الواضحة، ص٤٩، دار العارف، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م

https://doi.org/10.36324/fqhi.v1i46.15794

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

المصادروالمراجع

-البغدادي عز الدين بن محمد، بيان الفساد في مغالطة الإلحاد، مكتبة الرسول الأمين، بدون تاريخ.

-تورين الان، نقد الحداثة (الحداثة المظفرة)، منشورات وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٨م.

-حسين رواء محمود، إشكالية الحداثة في الفلسفة الإسلامية المعاصرة، دار الزمان للطباعة والنشر، سوريا، ٢٠١٠م.

-الري شهري محمود، مباني المعرفة، دار المرتضى، الطبعة الثانية، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

-الريشهري محمد، ميزان الحكمة، دارالحديث، قم، ١٤٢٢هـ.

-الزمخشري جار الله أبي القاسم محمد بن عمر، أساس البلاغة، الناشر: دار صادر بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

-زيادة معن، الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

-شريف عمرو، خرافة الإلحاد، نورللنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة، القاهرة، ٢٠١٧م.

-الصدر محمد باقر، إضاءات، الطبعة الأولى، دارالعارف، بيروت، ٢٠١٢م.

-الصدر محمد باقر، الفتاوى الواضحة، العارف للمطبوعات، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

-صليبا جميل، المعجم الفلسفي، ذوي القربى، الطبعة الأولى، تاريخ الطبع ١٣٨٥م، مركزالتوزيع: قم.

-العجيري عبد الله بن صالح، ميليشيا الإلحاد، مؤسسة الخبر، الطبعة الثانية، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.

https://doi.org/10.36324/fqhi.v1i46.15794

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

-العقاد عباس محمود، أفيون الشعوب، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢م.
-فلو أنتوني، هناك إله –كيف غيّر أشهر ملحد رأيه؟-، ترجمة الدكتور صلاح الفضلي، الطبعة الثانية، ١٤٣٨هـ.
-المبارك محمد، الفكر الإسلامي الحديث في مواجهة الأفكار الغربية، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية،١٩٧٠م/١٣٨٩هـ.
-محمد علي الصابوني، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (المتوفى: ٣٣٨هـ)، معاني القرآن، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، بدون مكان.
-المدرسي هادي، حوار ساخن عن الإلحاد، دار أهل البيت للعلوم، الطبعة الثانية، ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م.
-المصري أيمن، نهاية حلم وهم الإله، مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث العقدية، الطبعة الأولى، ٢٠١٧م.
-مفردات الراغب الأصفهاني مع ملاحظات العاملي، دار المعروف للطباعة والنشر، بدون تاريخ.
-منطور أبي الفضل جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
-ناصر محمد، الإلحاد –أسبابه ومفاتيح العلاج، مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث العقدية، الطبعة الأولى، ٢٠١٧م.
-النوري حسن، قدوات ومناهج، دار السلام، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
-وزادة طيبة ماهر، العلمانية والعصرانية، دراسة على ضوء الأسس الفلسفية والاجتماعية، دار الهادي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
-الوكيل حيدر، علم الكلام الشيعي، قم، إيران، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م.

https://doi.org/10.36324/fqhi.v1i46.15794

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)

مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i46.15794